الأمم المتحدة

A/C.3/66/SR.39

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون

Distr.: General
20 March 2012
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة التاسعة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد حنيف ..... (ماليزيا)

ثم: السيدة كريتشلوف (نائبة الرئيس) ..... (غيانا)

المحتويات

البند ٦٤ من جدول الأعمال: تقرير مجلس حقوق الإنسان

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

11-57597X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠

البند ٦٤ من جدول الأعمال: تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/66/53 و A/66/335)

١ - **السيدة ديبي لاسير** (الرئيسة، مجلس حقوق الإنسان): قدمت تقرير مجلس حقوق الإنسان عن دورتيه السادسة عشرة والسابعة عشرة وعن دوراته الاستثنائية من الرابعة عشرة حتى السابعة عشرة (A/66/53)، فقالت إن عام ٢٠١١ يؤذن بمرور خمس سنوات على تأسيس مجلس حقوق الإنسان؛ وإن المجلس قد أجرى استعراضاً لسير عمله، وإن الجمعية العامة قد اعتمدت التقرير المقدم عن نتائجه.

٢ - وكمتابعة لاستعراض أعمال المجلس، أنشأت فرقة عمل تضم أفرادا من مكتبها، ومن مكتب الأمم المتحدة في جنيف، ومن مكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ستقدم توصياتها إلى المجلس في دورته التالية في آذار/مارس ٢٠١٢. ويقوم المجلس حاليا بتنفيذ التوصيات المتعلقة بالاستعراض الدوري الشامل وبانتقاء المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة، وسيعقد فريقه السنوي الأول الرفيع المستوى بشأن تعميم حقوق الإنسان ضمن منظومة الأمم المتحدة في تلك الدورة.

٣ - وأضافت قائلة إن عملية الاستعراض قد ولّدت وعياً لأهمية الأعمال الإقليمية الشاملة واستخدام مختلف الوسائل لتعزيز التعاون القطري بقصد إحداث أثر إيجابي في الموقف في الميدان. فقد ازداد الاندفاع نحو عملية استعراض استباقية تقوم على أساس توافق الآراء إن أمكن، وذلك باستخدام مجموعة الوسائل المتوفرة في حزمة المجلس لبناء المؤسسات.

٤ - وخلال العام الماضي، أظهر المجلس مقدرته على الاستجابة لأزمات حقوق الإنسان من خلال الدورات الاستثنائية التي تم عقدها بشأن الجمهورية العربية السورية وليبيا وكوت ديفوار ومهمات التحقيق وبعثات تقصي الحقائق التي أنشأها لتقديم توصيات بشأن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. كما زاد من تفاعله مع المفوضة السامية لحقوق الإنسان من خلال الحوار التفاعلي القائم أساس تقارير المفوضة السامية بشأن الحالات القطرية المحددة في بيلاروس وليبيا والجمهورية العربية السورية وكوت ديفوار واليمن.

٥ - ووُضعت ولاية جديدة للإجراءات الخاصة بشأن الحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، كما سيجري المجلس في دورته التالية حلقات نقاش ومناقشات مواضيعية بشأن مسائل تضم حماية حرية التعبير على الإنترنت، والقوانين والممارسات التمييزية، وأعمال العنف ضد الأفراد على أساس توجههم الجنسي وهويتهم الجنسانية، وإقامة العدل، والتعاون التقني.

٦ - ثم تناولت التقرير السنوي، فلاحظت أن المجلس قد عالج مجموعة من مسائل حقوق الإنسان كما عقد مختلف الاجتماعات وحلقات النقاش بشأن مواضيع تضمنت حقوق ضحايا الإرهاب، وجوانب حقوق الإنسان المتعلقة بأخذ الرهائن من قِبَل الإرهابيين، والأطفال الذين يعملون أو يعيشون في الشوارع، وحقوق الإنسان بالنسبة للأشخاص المنحدرين من أصول أفريقية وتفعيل الحق في التنمية. واعتمد عددا قياسياً من القرارات والمقررات والبيانات الرئاسية بلغ ٣٥، كما شرع في عدد من المبادرات الإقليمية الشاملة. وتم وضع خمسة إجراءات خاصة، فبلغ العدد الإجمالي للولايات الموضوعة ٤٤ ولاية. وقد عزز المجلس من دوره في وضع المعايير بالاستعانة بأعمال هيئاته الفرعية، وقدم مشروع إعلان بشأن التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان وبروتوكولا اختياريا لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إجراءات الاتصال إلى الجمعية العامة من أجل اعتمادهما.

٧ - وأنجز الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل استعراض جميع الدول الأعضاء البالغ عددها ١٩٣ دولة، بما فيها جنوب السودان، وذلك في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر. وستُمدَّد دورة الفريق العامل الثانية من أربع سنوات إلى أربع سنوات ونصف، حيث يستعرض ١٤ بلدا في كل دورة بدلا من ١٦ بلدا؛ كما سيمُدّد الوقت المتاح لكل استعراض من ثلاث ساعات إلى ثلاث ساعات ونصف. وتحتاج هذه التعديلات إلى بعض الموارد المالية والبشرية الإضافية من ناحية خدمات المؤتمرات. ودعت الدول إلى تقديم الموارد التي سبق طلبها أو على الأقل تقديم العدد الأدنى من الوظائف الدائمة من أجل ضمان ترجمة الوثائق في حينها، وحثتها على تقديم الدعم للمجلس في معالجة المسائل العظيمة الأهمية، ولا سيما إنشاء بعثات تقصي الحقائق ومهمات التحقيق، وذلك بالعمل مع نظيراتها في اللجنة الخامسة.

٨ - **السيدة نمروف** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن ما حققه مجلس حقوق الإنسان من إنجازات خلال العام المنصرم يستدعي الاهتمام. فمن إنجازاته البارزة إنشاؤه بشكل حاسم وفي الوقت المناسب ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية ومهمات التحقيق في الجمهورية العربية السورية وليبيا ، وكذلك القرار الذي تم اعتماده بتوافق الآراء بتجديد ولاية الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان، معربا عن القلق بشأن الأحوال الإنسانية في جنوب كردوفان والنيل الأزرق. كما رحبت بالجهود المبذولة لتسليط الضوء على سوء المعاملة التي يتعرض لها المثليون والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية في جميع أنحاء العالم، وهي مسألة تتطلب الاهتمام الدائم من قِبَل المجلس، كما رحبت بقراره المعتمد بتوافق الآراء بشأن مكافحة التعصب، والتنميط السلبي، والوصم، والتمييز، والتحريض على العنف، وارتكاب العنف ضد الأشخاص على أساس الدين أو المعتقد.

٩ - ومع ذلك، فإنه من المؤسف أن يكرّس المجلس بندا دائما في جدول الأعمال لمسائل تتعلق ببلد واحد، وهو إسرائيل؛ فهذا التركيز غير متناسب ويقلل من مصداقية المجلس وفعاليته.

١٠ - وتساءلت كيف سيُعالج المجلس مسائل حقوق الإنسان الناشئة في سياق الربيع العربي ويضمن أن تحترم الديمقراطيات الناشئة حقوق الإنسان خلال الفترة الانتقالية.

١١ - **السيد رشيد** (مراقب عن فلسطين): ذكّر بالمعاناة التي فُرضت على الشعب الفلسطيني وبالأضرار التي أنزلت بهياكله الأساسية نتيجة الحرب التي شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلية على غزة في عام ٢٠٠٨ وكذلك باستمرار الحصار المفروض عليه، فتساءل عن الخطوات التي يمكن اتخاذها من قِبَل هيئات الأمم المتحدة، كالجمعية العامة، أو مجلس حقوق الإنسان، أو الأمين العام، أو مفوضية حقوق الإنسان، لضمان مثول مرتكبي هذه الجرائم، بما فيها جرائم الحرب، أمام العدالة وتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير بعثة تقصي الحقائق بشأن نزاع غزة تنفيذا كاملا وذلك بالنظر إلى الصعوبات التي يلاقيها مجلس الأمن في بحث هذه المسألة واتخاذ إجراءات بشأنها.

١٢ - **السيدة ريكينجر** (مراقبة عن الاتحاد الأوروبي): رحبت بالدور القيادي الذي اضطلع به المجلس في الاستجابة للحالات القطرية المستعجلة في الأشهر الأخيرة، فتساءلت كيف يمكن للمجلس أن يضمن المتابعة السريعة والشاملة لدوراته الاستثنائية. وأعربت عن اهتمامها بمعرفة كيف يمكن للدورة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل الإسهام في متابعة فعالة لتنفيذ التوصيات الصادرة عن الدورة الأولى. كما أعربت عن رغبتها في معرفة كيف تزمع الرئيسة رفع

الوعي لأعمال المجلس في المقر وما هي توقعاتها بالنسبة لحلقة النقاش، بشأن تعميم حقوق الإنسان في جميع أرجاء منظومة الأمم المتحدة، المقرر عقدها في آذار/مارس ٢٠١٢.

١٣ - **السيدة هورسينجتون** (استراليا): حثت جميع الدول على البناء على الحوار المتعلق بحقوق الإنسان عن طريق إشراك المجتمع المدني في الإصلاحات الجارية، وذلك مع اقتراب الدورة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل، واعتماد استجابات عملية ومستدامة لحالات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. ولتحقيق هذا الغرض، تواصل حكومتها تعزيز وتمويل المبادرات العملية لتحسين التقيد بحقوق الإنسان، ولا سيما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتساءلت كيف يمكن المضي في دمج مراعاة حقوق الإنسان في العمليات في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المقر.

١٤ - **السيد كيمورا** (اليابان): أعرب عن ترحيب حكومة اليابان بالدورات الاستثنائية التي يعقدها المجلس استجابة للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وبإيفاده على عجل بعثات دولية للتحقيق واعتماده قرارات تبعث برسائل قوية للمجتمع الدولي. وطلب تقييما لعملية الاستعراض وتساءل عن خطوات المجلس وأولوياته التالية. وفي حين أنه تم الاتفاق في المقر بشأن تنسيق أعمال المجلس مع أعضائه ودورته الإبلاغية وبشأن الخيارات المتاحة لإعمال الولايات العاجلة، من المؤسف عدم الاتفاق على تحسين عمليته الانتخابية أو على دعم تنفيذ قرار الجمعية العامة المتعلق بتمويل المجلس.

١٥ - **السيد هاوري** (سويسرا): أعرب عن تقدير حكومته لتعزيز المجلس النهج المتعلق بالضحايا في معالجة المسائل الملحة. وتساءل عن الرد الذي يمكن تقديمه لأولئك الذين يدعون بأن المجلس لم يتصرف بالشكل الكافي إزاء حالات الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، وكيف يمكن للمجلس المضي في تعزيز قدرته على التكيف استجابةً لطفرة الانتفاضات الديمقراطية الشعبية في العالم.

١٦ - وأشار إلى التزام حكومته بتعزيز أعمال المجلس المتعلقة بالتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، وتعزيز الحق، والعدل، والتعويضات، وضمانات عدم التكرار، وموضوع حقوق الإنسان في سياق الاحتجاجات السلمية، فتساءل عن المجالات التي ترغب الرئيسة في تعزيزها.

١٧ - وعلى ضوء ترحيب الأمين العام بخطط زيادة ميزانيات الأنشطة المتصلة بحقوق الإنسان والمجلس، تدعو الحاجة إلى حلول مستدامة لتمويل وتنفيذ التدابير العاجلة بوجه خاص. فينبغي إنشاء آلية مماثلة للآلية المتاحة للأمين العام من أجل النفقات الاستثنائية وغير المتوقعة وذلك لمعالجة مسائل حقوق الإنسان. وتساءل عما يمكن فعله لضمان توفر المال لدى المجلس والمفوضة السامية لحقوق الإنسان من أجل تنفيذ التدابير العاجلة.

١٨ - وأخيرا، ومع الترحيب ببروز حقوق الإنسان باطراد في منظومة الأمم المتحدة، لا يزال يتعين على أعضاء المجلس أن يعملوا جاهدين من أجل إقامة مؤسسة متينة شفافة تتسم بالكفاءة. ومن المؤسف أن استعراض المجلس لم يمكّن من إجراء الحوار الحالي في الجلسة العامة للأمم المتحدة.

١٩ - **السيد فريك** (ليختنشتاين): أعرب عن ترحيبه بالمناقشة المتفاعلة التي نجمت عن استعراض المجلس، وبالتوزيع الواضح للعمل الذي تم بين اللجنة الثالثة والجمعية العامة بكامل هيئتها لمعالجة موضوع تقرير المجلس ومقرراته. وأعرب عن أمله في أن تلقي الدعوة في الجمعية العامة إلى إنشاء آليات تمويل مناسبة لتدبير النفقات العاجلة وغير المتوقعة الناجمة عن ولايات المجلس أُذناً صاغية لدى اللجنة الخامسة عند تناولها هذا الموضوع.

٢٠ - وأعرب عن رغبته في معرفة كيف يمكن الاستمرار في التعاون الوثيق وتبادل المعلومات بين جنيف ونيويورك، وما هي أولويات الرئيسة في العام القادم.

٢١ - كما أعرب عن ترحيب حكومته بوجه خاص بأعمال المجلس في مجال وضع المعايير، مثلا من خلال مشروع البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل. وأردف قائلا إن إنشاء الولايات في الحين المناسب لمعالجة الحالات الطارئة المتعلقة بحقوق الإنسان والنجاح في إنجاز الدورة الأولى من الاستعراض الدوري الشامل إنما يبيّنان أن المجلس يضطلع بعمله تماما في نطاق الأنشطة التابعة لولايته.

٢٢ - **السيد دي ليون هويرتا** (المكسيك): قال إنه على الرغم من ترحيب وفده بالدور النشيط الذي قام به مجلس حقوق الإنسان في العام المنصرم والمقررات الهامة التي اتُخذت لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، فقد اتسمت دورات المجلس الأخيرة بازدياد الاستقطاب في مواقف الوفود. وتساءل عما يمكن فعله لضمان إجراء حوار بنّاء في المجلس بدون مجابهة. وتساءل أيضا عن التدابير التي يمكن تنفيذها لتدارك ازدياد أعباء المجلس وعما يمكن للدول فعله لتشذيب المبادرات المعروضة عليه للنظر فيها.

٢٣ - **السيدة لي تشاوماي** (الصين): قالت إن حكومتها ترى على الدوام أن مسائل حقوق الإنسان ينبغي أن تحل من خلال الحوار والتعاون، وذلك بدون تسييس، أو ممارسة ضغوط، أو تسمية بلدان أخرى وفضحها. ولذا فهي تأمل في أن يعتمد المجلس نهجا موضوعيا لا انتقائيا في عمله. كما ينبغي للمجلس، على ضوء الصعاب الاقتصادية الخطيرة التي تواجهها البلدان النامية، أن يولي المزيد من الاهتمام لتفعيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية، بقصد تعزيز نموها الاقتصادي.

٢٤ - **السيد لوكيانتسيف** (الاتحاد الروسي): قال إنه في حين يتعين على مجلس حقوق الإنسان الاستجابة للطوارئ والتحديات المتعلقة بحقوق الإنسان، لا بد أيضا من ضمان إجراء حوار قائم على الإنصاف والاحترام المتبادل بين الدول الأعضاء، وتجنُّب إساءة استخدام المجلس وتسييسه. وفي نتائج استعراض المجلس ما يبين أهميته ضمن منظومة الأمم المتحدة، وعلى جميع الدول أن تنفذ التوصيات الناجمة عن الاستعراض. وطلب توضيحا بشأن هدف ومضمون مشروع القرار المتعلق بالدورة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل، الذي ستنظر فيه الجمعية العامة.

٢٥ - **السيدة بوحميدي** (المغرب): أعربت عن ترحيبها بالحوار المتفاعل بين رئيسة المجلس واللجنة، فسألت كيف تنظر الرئيسة إلى دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ضمن المجلس وكيف يمكن لمختلف الأفرقة المنشأة الإسهام في إبراز مسائل حقوق الإنسان داخل المنظمة.

٢٦ - **السيدة الصالح** (الجمهورية العربية السورية): قالت إن استهداف بلدان معينة في مجلس حقوق الإنسان هو جزء من اتجاه متزايد في ازدواجية المعايير التي تتعارض مع هدف المجلس وتوصياته. وتساءلت عن الآليات التي يمكن للمجلس اقتراحها لمعالجة مسائل حقوق الإنسان في البلدان المتقدمة، كالعنصرية، والتمييز، وهي مسائل تؤثر في الشعوب الأصلية والمهاجرين، ومعاملة المحتجزين واللاجئين وانتهاكات الحق في التنمية من خلال استخدام العقوبات الاقتصادية من طرف واحد ضد البلدان النامية.

٢٧ - **السيد دي آنتينو** (الأرجنتين): أعرب عن أمل حكومته في أن يساعد الحوار المتفاعل في تحسين فعالية المجلس وتعزيز التمتع بحقوق الإنسان في العالم. وأردف قائلا إن وفده يرى أنه ينبغي النظر في تقرير المجلس في الجمعية العامة بكامل هيئتها، وأن تنظر اللجنة الثالثة في توصياته. وتساءل عما يمكن للرئيسة أن تفعله لتعزيز بروز مكانة المجلس، وعما إذا كان لدى مكتبها الموارد اللازمة للمضي في نشر أعماله.

٢٨ - **السيد إيرازوريز** (شيلي): قال إن هناك حاجة إلى إجراء تسويات، بما فيها تسويات الميزانية، بالنظر إلى حجم الدورات الاستثنائية التي يعقدها المجلس والبعثات التي يوفدها في سياق الاستعراض الدوري الشامل، وذلك لضمان الكفاءة في تقديم التقارير القطرية. كما أنه من الأمور الحساسة ضمان الاستقلال في الإجراءات الخاصة والحفاظ على هذا الاستقلال بطريقة لا تمييز فيها وبشكل عاجل مناسب.

٢٩ - **السيدة آستياساران آرياس** (كوبا): أشارت إلى أن حكومتها قد شاركت بنشاط في إنشاء المجلس وفي عمليته الاستعراضية، فقالت إن تعيين خبير مستقل مؤخراً بشأن تعزيز نظام دولي ديمقراطي منصف هو تطور هام. فحكومتها قلقة بشأن الانتقائية والازدواجية في المعايير التي حصلت لدى النظر في حالات حقوق الإنسان، وهي تؤكد أهمية التعاون وإجراء الحوار القائم على الاحترام، والنظر في مسائل حقوق الإنسان ضمن منظومة الأمم المتحدة بوجه عام وذلك على أساس شامل لا تمييز فيه. إذ لا بد من احترام سيادة الدول وحقوق جميع الشعوب في انتقاء نظامهم السياسي والاجتماعي والمؤسسات الخاصة بهم.

٣٠ - **السيد أوليباري** (كوستاريكا): قال إنه كان من الأنسب للجمعية العامة أن تستمع إلى العرض الذي تقدمت به رئيسة مجلس حقوق الإنسان أولا، تاركة معالجة التوصيات المحددة للجنة الثالثة. وحث اللجنة على اعتماد مشاريع القرارات بتوافق الآراء بشأن إعلان يتعلق بالتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، وبشأن وضع بروتوكول اختياري لحقوق الطفل.

٣١ - **السيدة سيموفيتش** (إسرائيل): أعربت عن ارتياح حكومتها لاستجابة المجلس لانتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة، كقتل المدنيين الذي يجري الآن في الجمهورية العربية السورية والحالات الخطيرة في كل من ليبيا وكوت ديفوار. وتساءلت عما يمكن للمجلس أن يفعله لوقف الهجمات الصاروخية المميتة التي يشنها الفلسطينيون ضد إسرائيل من غزة.

٣٢ - **السيدة ديبي لاسير** (رئيسة مجلس حقوق الإنسان): ردت على تعليقات وأسئلة اللجنة، فقالت إن الربيع العربي والتحول الديمقراطي الذي يجري في البلدان المعنية هو فرصة للتأمل بشأن كيفية مساعدة هذه البلدان في تعزيز مؤسساتها الديمقراطية وسيادة القانون؛ وإن المجلس على أهبة الاستعداد لدعم هذه الجهود من خلال إجراءاته الخاصة، بما فيها إجراءاته المتعلقة بحرية تكوين الجمعيات وبتعزيز الحق، والعدل، والتعويضات، وضمانات عدم التكرار، وذلك بقصد وضع ممارسات ومعايير جيدة والمساعدة في تقديم توصيات مواضيعية محددة القطر.

٣٣ - أما فيما يتعلق بتوصيات المجلس بشأن النزاع في غزة، فإن اتخاذ إجراءات بهذا الشأن إنما يعود إلى المجلس وإلى الوفود الأكثر تأثرا بهذا النزاع. فقد رفع المجلس توصيات ذات صلة إلى الجمعية العامة، كما شُرع في عدد من المبادرات الأخرى ضمن الأمم المتحدة لضمان المساءلة بالنسبة لادعاءات انتهاك حقوق الإنسان.

٣٤ - وفيما يتعلق بالدورات الاستثنائية، هناك خطط لإيفاد بعثات تحقيق إلى ليبيا والجمهورية العربية السورية إذا ما تعاون المسؤولون السوريون في هذا، بالنظر إلى أنه من المحظور حاليا دخول أراضي البلد. فهذه البعثات قيّمة وتؤدي إلى وضع توصيات للمساعدة في تعزيز الاستقرار في هذه البلدان. ويتوقع المجلس تنفيذ الدول توصياته الصادرة عن الدورة الأولى للاستعراض، بدعم من المجتمع المدني والمجتمع الدولي، بما في ذلك من خلال الإجراءات الخاصة والهيئات المنشأة بموجب معاهدات.

٣٥ - ويتعين على الأمم المتحدة ككل أن تساعد في تيسير الدعم التقني والمالي، بما في ذلك من خلال مكتب المفوضة السامية وآلية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتبادل المعلومات. كما ينبغي للوكالات والمانحين المحتملين المساعدة في تنفيذ التوصيات. فالحاجة تدعو إلى التعاون، مثلاً، من أجل دعم الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي وضمان ترجمة الكلام عن حقوق الإنسان إلى عمل.

٣٦ - وأضافت قائلة إن مجلس حقوق الإنسان ما برح يعمل بشكل فعال وعلى وجه السرعة، ولو أنه هناك دائما متسع للتحسين. وفي حين أنه يمكن توفير التعاون التقني في الحالات الخطيرة، يبقى التزام الحكومات بتحسين أحوالها المتعلقة بحقوق الإنسان أساسياً. كما يعني التعاون الإحجام عن عرقلة أعمال المجلس. فإخافة الأشخاص الذين يمارسون حقهم الإنساني في حرية التعبير أو الأشخاص الذين يساعدون في تحسين أحوال حقوق الإنسان في البلدان أمر غير مقبول.

٣٧ - وفي انتظار توصيات الأمين العام بشأن التدابير والموارد اللازمة لدعم الإجراءات العاجلة، من المهم ألا يغيب عن الأذهان أن استعراض ميزانية المجلس مرة واحدة في السنة يجعل من الصعب تحويل التمويل من الأنشطة المقررة سابقا إلى الاستجابة بشكل فعال عند حدوث حالات طارئة. فليس في وسع المجلس الانتظار حتى نهاية العام كي ينفذ القرارات ذات الصلة. وما من ولاية للمجلس أو بعثة من بعثاته يمكن أن تتلقى تمويلاً من خارج الميزانية.

٣٨ - أما فيما يتعلق بالاستقطاب والعقبات الماثلة أمام إجراء حوار بناء، فقد دأبت دائما على ضمان الاحترام في الحوار، مع إيلاء الأهمية لتوافق الآراء، وناشدت الوفود أن تفعل ذلك. وأعربت عن الأمل في إمكان التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التوصيات الناجمة عن عملية الاستعراض الدوري الشامل بقصد تحسين أعمال المجلس وكذلك جهوده المبذولة في الميدان. فالمكلفون بالولايات ملزمون بالتقيد بقواعد السلوك، واحترام المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. كما يتعين عليهم المشاركة في مشاورات واسعة النطاق للتوصل إلى توافق في الآراء عند معالجة المسائل الحساسة.

٣٩ - وتابعت كلامها قائلة إن التغير الرئيسي الذي طرأ بين الدورة الأولى والدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل هو زيادة الوقت المخصص للاجتماع من ثلاث ساعات إلى ثلاث ساعات ونصف لكل بلد وزيادة مدة الدورات يوما واحدا، بتكاليف يبلغ مجموعها حوالي ٠٠٠ ٢٧ دولار من أجل خدمات الترجمة الشفوية.

٤٠ - والحالة المثالية في هذا المقام، هي أن تقوم البلدان بحل مسائلها الخاصة المتعلقة بحقوق الإنسان، لكن العالم ليس كاملا وما الاستعراض الدوري الشامل إلا وسيلة لمعالجة هذه الحالات. وبعض البلدان، ومنها تونس والصومال واليمن، تقدمت بطلب حوار متفاعل أو إجراء بناء آخر من قِبَل المجلس، وهذا علامة إيجابية. أما الدول الأعضاء غير الراغبة في معالجة حالات محددة من حالات حقوق الإنسان من خلال قرارات المجلس فلديها وسائل أخرى من أجل طلب المساعدة من المجتمع الدولي. وما ظهورها شخصياً أمام اللجنة إلا طريقة لزيادة ظهور المجلس، وكذا هي المؤتمرات التي أجراها المجلس بالفيديو مع مختلف الهيئات الإقليمية، وزيادته بث الرسائل بالفيديو بوجه عام.

٤١ - فالمجلس يعتبر جميع حقوق الإنسان مترابطة ولا تقبل التجزئة. والأمل معقود على إمكانية دمج هذه الحقوق ليس في منظومة الأمم المتحدة فحسب بل أيضا في سياسات التنمية الوطنية. وللبلدان المعنية يعود أمر الشروع في المبادرات والانخراط في مشاورات مفتوحة قبل النظر في مشاريع القرارات داخل المجلس.

٤٢ - أما فيما إذا كان المجلس سينظر في الهجمات على إسرائيل انطلاقا من غزة، فقد تضمنت قراراته الأخيرة إشارات إلى انتهاكات حقوق الإنسان من جانبي النزاع، كما يفعل كلما نظر في حالات قطرية - كالحالة في ليبيا والحالة في كوت ديفوار.

٤٣ - ترأست الجلسة السيدة كريتشلوف (نائبة الرئيس).

٤٤ - **السيدة الصالح** (الجمهورية العربية السورية): أعربت عن رغبة وفدها في معرفة آراء الرئيسة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في بعض البلدان المتقدمة. فمما يثير الحيرة أن الممثلة الإسرائيلية، التي تتألف ملاحظاتها من أكاذيب، قد أهملت أن تذكر أن مجلس حقوق الإنسان قد عقد منذ إنشائه اجتماعات ودورات استثنائية لا تحصى للبحث في قيام إسرائيل بذبح الشعوب العربية. ورغم اعتماد العديد من هيئات الأمم المتحدة العشرات من القرارات التي تدين الاحتلال الإسرائيلي، ما برحت إسرائيل ترفض التقيد بهذه القرارات وتنفيذ التزاماتها المترتبة عليها بموجب القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. وما دامت إسرائيل تحتل أراضٍ عربية وترتكب انتهاكات سادية لحقوق الإنسان، فهي ليست في وضع أخلاقي يسمح لها بإطلاق الأحكام على أي حالة من حالات حقوق الإنسان في العالم.

٤٥ - وأشارت إلى القرارات المحددة قطريا التي تستهدف بلداناً معينة فقط، فاستفسرت عما إذا كانت حالات حقوق الإنسان المثيرة للجدل لا تتعلق بكل بلد من البلدان. وتساءلت أيضا عن الآليات التي قد يقترحها المجلس لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث في البلدان المتقدمة، بما في ذلك التمييز، وإساءة معاملة المحتجزين واللاجئين، وانتهاك الحق في التنمية من خلال فرض العقوبات من طرف واحد على البلدان النامية، وهذا على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر.

٤٦ - **السيدة ديبي لاسير** (رئيسة مجلس حقوق الإنسان): قالت إن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في البلدان المتقدمة يُنظر فيها أيضا بشكل مواضيعي في كل دورة من دورات المجلس، ولكن لا يمكن توقع أن يعتمد المجلس قرارات بشأن كل بلد في كل دورة. وبدلا من ذلك، يجب توجيه التفكير إلى الطريقة الأكثر كفاءة وفعالية التي يمكن بها استخدام الوقت في دورة معينة.

٤٧ - والمجلس هو أبعد ما يكون عن النظر في حالات حقوق الإنسان على نحو انتقائي، فهو على علم بالحالات في جميع البلدان ويعالجها على أساس كل حالة على حدة، بمساعدة البلدان في التفكير لإيجاد أفضل طريقة لمعالجة التحديات الخاصة بها. والأحوال تختلف من بلد إلى بلد؛ وعلى سبيل المثال، فإن البلدان النامية، التي لديها بوجه الإجمال موارد أقل من أجل تفعيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، قد تحصل على علامة أقل في هذا الصدد.

٤٨ - وأضافت قائلة إن لكل بلد يشارك في الاستعراض الدوري الشامل فرصة للتعليق كجزء من العملية؛ وإن لهجة الاتهام والتسييس لا تفيد، بالنظر إلى وجود مشاكل في انتظار الحل. ومما يؤدي أيضاً إلى عكس المطلوب، أن بعض البلدان، حتى في الاستعراض الدوري الشامل، تصف جميع التوصيات الواردة من البلدان المتقدمة على أنها مُسيّسة أو تدخلية. ومن وجهة نظر مؤسسية، فإنه من الأفضل لو اعتبرت البلدان الاستعراض كما هو فعلا - عملية قيّمة - بغض النظر عن البلد الذي يقدم رأي خاص كرد فعل. فإذا ما رأى أحد البلدان الذي هو موضوع الاستعراض أن بلدا آخر قد أثر بشكل سيئ في حالته المتعلقة بحقوق الإنسان، فيمكن معالجة هذه المسألة داخليا وبروح بناءة بدلاً من أن تكون مُسيّسة.

٤٩ - **السيد سيفو** (جمهورية تترانيا المتحدة): تكلم باسم المجموعة الأفريقية، فشدد على أن المشاركة المستمرة مع جميع أصحاب المصلحة بشأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها هي مفتاح التوصل إلى التفاهم بشأن المسائل المتنازع فيها والتحرك إلى الأمام بشأن المسائل المتفق عليها بين الدول الأعضاء. وأردف قائلا إن مجلس حقوق الإنسان يقوم بدور حساس في حماية وتعميم حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وأعرب عن ترحيب المجموعة الأفريقية بنهج توافق الآراء الذي اتُبع في المفاوضات الأخيرة وبنتائجها بشأن استعراض أعمال المجلس، وكذلك بالتنسيق بين مكتبي جنيف ونيويورك خلال عملية الاستعراض. أما الممارسة الجديدة المتمثلة في إجراء حوار متفاعل بين اللجنة ورئيسة المجلس فستكون مفيدة بكل تأكيد بالنسبة لجميع أصحاب العلاقة. وأعرب في هذا الشأن عن ترحيب المجموعة بقيام رئيسة مجلس حقوق الإنسان بعرض تقرير المجلس على الجمعية العامة واللجنة، مما مكّن هاتين الهيئتين من التصرف بشأن جميع توصيات المجلس المقدمة إلى الجمعية العامة. كما أعرب عن ترحيب المجموعة بالاقتراحات المتعلقة بكيفية تمويل المصاريف غير المتوقعة الناجمة عن قرارات المجلس ومقرراته.

٥٠ - **السيد ماكدونالد** (سورينام): تكلم باسم الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية (CARICOM)، فأشار إلى تقرير مجلس حقوق الإنسان قائلا إنه مما يثير القلق الشديد لدى بلدان المنطقة أن يتجاوز المكلفون بالولايات حدود ولاياتهم. إذ ينبغي للمكلفين بالولايات الاضطلاع بأنشطتهم مع الاحترام الكامل لقواعد السلوك التي وضعها المجلس والانخراط في حوار بناء مع الدول الأعضاء لأداء ولاياتهم.

٥١ - وأعرب عن سروره بملاحظة اعتماد نتائج الاستعراض المقرر للمجلس بتوافق الآراء. وأردف قائلا إنه بالنظر إلى أن أكثرية بلدان الجماعة الكاريبية ليست ممثلة في جنيف، فقد انتهزت المجموعة الفرصة خلال المناقشة التي جرت في نيويورك للإسهام في عملية الاستعراض. وستواصل المجموعة الكاريبية دعم أعمال المجلس لضمان المراعاة الواجبة لمبادئ الشمولية والموضوعية واللاانتقائية وإلغاء الازدواجية في المعايير لدى نظره في مسائل حقوق الإنسان. ورحَّب بإنجاز الدورة الأولى من الاستعراض الدوري الشامل، الذي شاركت فيه الدول الأعضاء جمعاء، فشكر جميع الشركاء على ما قدموه من مساعدة تقنية ومالية لدول الجماعة الكاريبية، بوصفها دولا صغيرة، لإعداد تقاريرها الوطنية.

٥٢ - **السيد لارو** (نيجيريا): قال إن مشاركة نيجيريا النشيطة في مجلس حقوق الإنسان إنما تنبعث من احترام نيجيريا كبلد ديمقراطي لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية. ورحب بالجهود الكبيرة التي يبذلها المجلس للاضطلاع بولايته، بما في ذلك من خلال إجراءاته الخاصة، فحث المجلس على التركيز أكثر على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما يسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأعرب عن ثناء نيجيريا على المجلس لإنجازه الدورة الأولى من الاستعراض الدوري الشامل واختتامه استعراض سير عمله وأعماله. ومما هو جدير بالذكر أيضا الازدياد الكبير الذي حصل في عدد الدعوات الدائمة الموجهة للإجراءات الخاصة وفي عدد عمليات المصادقة على الصكوك الأساسية لحقوق الإنسان.

٥٣ - وأضاف قائلا إن المشاركة النشيطة من قِبل المنظمات غير الحكومية في أنشطة مجلس حقوق الإنسان إنما تقدم منفذا مباشرا للأصوات الشعبية وتثبت أن الشعوب في جميع أنحاء العالم تتوقع من الأمم المتحدة أن تحمي حقوقها الإنسانية وحرياتها الأساسية.

٥٤ - **السيدة هيرناندو** (الفلبين) تكلمت باسم البلدان الأعضاء في المحفل المعني بالتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، فقالت إنه منذ اعتماد مجلس حقوق الإنسان القرار

١٠/٦ في عام ٢٠٠٧، الذي أطلق المبادرة المتعلقة بالتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، ما برح المحفل يشجع على المشاركة النشيطة من قِبل الدول، وآليات المجلس، وجميع أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين. ورغم أن مختلف جوانب التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان قد تطورت عبر السنين، فإنه ما من وثيقة واحدة تحتوي جميع المبادئ والعناصر الضرورية من أجل المشاركين في هذا الإعداد أو الساعين إليه. وعلى الرغم من أن إعلان الأمم المتحدة المعني بالتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان ليس ملزما من الناحية القانونية بيد أنه يسد هذه الثغرة. فهذا الإعلان، بوصفه الوثيقة المرجعية الأولى التي وضعها مجلس حقوق الإنسان، يقدم تعريفا واضحا للتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، ونطاقه، والمبادئ ومختلف الوسائل لضمان تنفيذه، كما يمهّد الطريق من أجل إطلاق مبادرات متابعة على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي. والأمل معقود في هذا المحفل على أن يحظى الحل الإجرائي بموجب البند ٦٤ من جدول الأعمال، الذي يوصي باعتماد الجمعية العامة الإعلان المتعلق بالتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، بدعم واسع النطاق.

٥٥ - **السيدة فيليشكو** (بيلاروس): قالت إن عام ٢٠١١ يؤذن بحلول الذكرى السنوية الخامسة لإنشاء مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وخلال هذا الوقت القصير غدت نقاط القوة ونقاط الضعف فيه واضحة وبيلاروس ترحب بنتائج استعراض أعماله. فقد تمكّن المجلس خلال هذه العملية من تفادي عدد من الإصلاحات المقترحة التي كان مبعثها الوحيد الطموحات السياسية لبلدان معينة. وأعربت عن رفض بيلاروس القيام بأي استعراض لوضع المجلس، بما في ذلك فرض معايير إضافية على العضوية فيه، يقوض مبدأ مساواة الدول الأعضاء في السيادة. لقد دعمت بيلاروس إنشاء المجلس، وكأكثرية الدول الأعضاء فيه، تحدوها آمال كبيرة في أن يكون الاستعراض الدوري الشامل آلية فعالة شاملة يمكن الاعتماد عليها لضمان التقيد بحقوق الإنسان. وقد تحققت تلك الآمال إلى حد كبير، ففي نجاح جميع البلدان تقريبا، بما فيها بيلاروس، في هذا الاستعراض ما يثبت ذلك.

٥٦ - بيد أنه لا بد من الإشارة إلى أن ممارسة المجلس المصادقة الشكلية على القرارات القطرية قد أدت إلى موقف متناقض غالبا ما تُهمل فيه نتائج عمليات الاستعراض والجهود التي تبذلها الحكومات للامتثال لتوصياتها وذلك لصالح التقييم المسيَّس الذي تروج له مجموعات من البلدان. فممارسة كهذه قد أوجدت سابقة خطيرة تهدد بفقدان الاستعراض الدوري الشامل قيمته كعملية فعالة.

٥٧ - وأعربت عن رغبة وفدها، في سياق التقرير المتعلق بأعمال المجلس، في لفت النظر إلى المحاولات التي قامت بها مؤخرا الحكومات الغربية لتشويه حالة حقوق الإنسان في بيلاروس وذلك باستخدام آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وكان المثال الفاضح بشكل خاص اندفاع الاتحاد الأوروبي إلى اعتماد قرار ضد بيلاروس في دورة المجلس السابعة عشرة في حزيران/يونيه ٢٠١١. وأردفت قائلة إن بيلاروس ترفض بشكل قطعي أن ينظر المجلس في هذا القرار المُسيّس، الذي هو ليس إلا مجموعة من النتائج المتحيزة غير المثبتة التي خلص إليها الاتحاد الأوروبي بشأن الحالة في بلدها. وفي انعدام الدعم بين أكثرية أعضاء المجلس لذاك القرار دليل على أنه لا يمكن اعتباره تعبيرا دقيقا عن وجهات نظر المجتمع الدولي. كما أن محاولات البلدان الغربية لإدراج مسألة بيلاروس في جدول أعمال المجلس، بما في ذلك من خلال إنشاء إجراءات خاصة لبحثها، تتعارض مع مجمل البناء المؤسسي للمجلس، الذي ألغى في عام ٢٠٠٧ ولاية المقرر الخاص المعني ببيلاروس كما رفع ما يسمى ''بمسألة بيلاروس'' من المسائل موضع النظر.

٥٨ - وأضافت قائلة إن بلدها يفي بالتزاماته المتعلقة بحقوق الإنسان ويتعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان،

بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وقد رحبت الحكومة بعدد من المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة، وفي آب/أغسطس ٢٠١١ وجهت دعوة شخصية إلى المفوضة السامية لشؤون للاجئين لزيارة البلد.

٥٩ - وعمليات التقييم الانتقائية المحددة القطر التي تدفعها مخططات سياسية ليس لها مكان بين أساليب عمل المجلس، ولا سيما بالنظر إلى الموارد المالية المحدودة المتاحة لتنفيذ قراراته ومقرراته. فالموارد ينبغي أن توزع مع مراعاة الاحتياجات والأولويات الحقيقية للدول الأعضاء فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك تقديم المساعدة لأفراد المجتمع الأكثر ضعفا — كالنساء، والأطفال، والمعاقين، وضحايا الاتجار بالبشر.

٦٠ - كما ينبغي أن تخلو أعمال المجلس من الازدواجية في المعايير، وازدراء مبادئ المساواة في السيادة والتنوع الثقافي والتلاعب بحقوق الإنسان لأغراض غير معلنة، وهذا كله يعيق إحراز تقدم حقيقي في سبيل التعاون الدولي بشأن حقوق الإنسان.

٦١ - **السيدة سلمان** (ماليزيا): قالت إنه في حين تبدي البلدان مرونة كبيرة في التوصل إلى نتيجة مثمرة لعملية استعراض مجلس حقوق الإنسان، تبدو بعض البلدان حريصة على استخدام المجلس كمنصة لفرض قيمها على الآخرين. فاستعراض مجلس حقوق الإنسان ينبغي أن يكون جهدا متواصلا. ولاحظت الاتجاه المؤسف لتسييس حقوق الإنسان، فشددت على أن الحقوق المدنية والسياسية لا يمكن فصلها عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية. بيد أنه مما يشجع أن الدورة الأولى لعملية الاستعراض الدوري الشامل قد أنجزت بنجاح، بمشاركة من الجميع تقريبا. ورغم أن بعض التوصيات تهدف حقا إلى تحسين نظام حقوق الإنسان في بلد معين، فإن التوصيات التي يقدمها حلفاء البلد قيد الاستعراض قد أخفقت في إضافة أية قيمة لعملية الاستعراض. وعلاوة على ذلك، ينبغي تعزيز صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية كي يتسنى ضمان مشاركة الجميع في العملية.

٦٢ - وبالنظر إلى ازدياد أعباء المجلس باطراد، لا بد من تدبير موارد كافية تضمن عمله بشكل فعال. ولا بد أيضا من تقييم المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة مرة أخرى، بالنظر إلى وجود عدد أكثر من اللازم يعملون في مسائل مواضيعية يمكن النظر في بعضها كل سنتين بدلا من كل سنة.

٦٣ - **السيد سياهان** (إندونيسيا): شكر جميع الدول الأعضاء على دعم انتخاب بلده في مجلس حقوق الإنسان لفترة الثلاث سنوات القادمة؛ وأردف قائلا إن إندونيسيا ستواصل المشاركة بشكل بناء مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وضمان أن تحظى جميع حقوق الإنسان، بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية، بالمساواة في الاهتمام في أعمال المجلس. وتقوم إندونيسيا، وهي مدافع قوي عن آلية الاستعراض الدوري الشامل التي أنجزت لتوها دورتها الأولى، بإعداد تقريرها الآن عن الدورة التالية بطريقة إدماجية، تشمل جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

٦٤ - وأضاف قائلا إنه ينبغي للمكلفين بولايات الإجراءات الخاصة الاضطلاع بولاياتهم مع التقيد الكامل بقواعد السلوك، والمحافظة على الروح المهنية، وبناء الثقة والتعاون الوثيق مع الدول. أما الفكرة المقدمة في إعلان وبرنامج عمل فيينا من أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يتعامل مع حقوق الإنسان على الصعيد العالمي بطريقة تتسم بالإنصاف والمساواة فينبغي أن تتجلى في أعماله. كما ينبغي للمجلس أن يقوم باستعراض شامل لتلك الولايات بقصد تفادي الازدواجية في الجهود.

٦٥ - وما برحت إندونيسيا في قلق شديد بسبب الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة. وما برحت حكومته تدعم النضال الفلسطيني وتدعو السلطة المحتلة إلى الامتثال تماما للتوصيات الواردة في تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن نزاع غزة. وأعرب عن الأمل في أن يواصل المجلس تعزيز قدرة الدول الأعضاء على الامتثال لالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان، وذلك على أساس مبادئ التعاون والحوار الحقيقي.

٦٦ - **السيدة بوحميدي** (المغرب): قالت إن مجلس حقوق الإنسان قد ساعد خلال السنوات الخمس الماضية، بشكل بطيء ولكن أكيد، في إنشاء ثقافة جديدة للمشاركة الفعالة في حماية حقوق الإنسان؛ وإن المغرب هو أحد مؤسسي مجلس حقوق الإنسان؛ وإنه كان بين أولى البلدان في تقديم تقريره الأوّلي في العملية الأولى للاستعراض الدوري الشامل. وما برح المغرب مشاركا نشيطا في استعراض المجلس المنجز لتوه، الذي تقرر بموجبه أن لا حاجة إلى إصلاحات مؤسسية كبرى. وقد أظهر المجلس قدرته على الاستجابة لحالات الطوارئ؛ ورغم قلة أعضائه، فإن جميع البلدان هي من أصحاب المصلحة في أعماله بسبب شمولية حقوق الإنسان.

٦٧ - ولقد أبدى المغرب دعمه للمجلس من خلال مساهمته في إنشاء آليات المجلس وإجراءاته وإعداد البيان المتعلق بالتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان. كما تبرع المغرب بمبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار لصندوق التبرعات لتمويل برامج المساعدة التقنية لصالح البلدان الأفريقية. كما حافظ المغرب على علاقة بناءة مع الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، الذي قام بزيارة المغرب في عام ٢٠٠٩، وذلك في أول زيارة يقوم بها للعالم العربي. وأعربت عن ترحيب المغرب بزيارة الخبير المستقل في مجال الحقوق الثقافية في أيلول/سبتمبر ٢٠١١؛ كما وجه المغرب الدعوة إلى آخرين من المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة.

٦٨ - بيد أن المبادرات على الصعيد الوطني لن تؤتي النتائج المرغوبة إلا بالدعم الجماعي والالتزام المتواصل من قِبَل المجتمع الدولي. فما من شيء سوى تعزيز التعاون بين هيئات الأمم المتحدة، والحكومات، والمجتمع المدني من خلال إقامة الشراكات لبناء القدرات المحلية يمكّنها من التصدي للتحديات الكامنة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٦٩ - **السيدة الصالح** (الجمهورية العربية السورية): أعربت عن دعم بلدها لتعزيز جميع حقوق الإنسان على قدم المساواة وبدون تسييس وازدواجية في المعايير تؤدي إلى هدر الجهود في آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وأردفت قائلة إن انتهاكات حقوق الإنسان في الجولان السوري المحتل والأرض الفلسطينية المحتلة هي من بين أهم المسائل التي يعالجها مجلس حقوق الإنسان في تقريره. فإسرائيل ما برحت، طوال أربعة عقود منذ احتلالها الجولان السوري ورغم طلبات المجلس بأن تنفذ جميع القرارات ذات الصلة، تعرقل عمل أفرقة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق، في ذات الوقت الذي يواصل فيه الإسرائيليون الذين ارتكبوا جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية التبجح علانية بارتكابها والإفلات من العقاب.

٧٠ - وأضافت قائلة إنه من المؤسف أن ينجح البعض في تسييس أعمال مجلس حقوق الإنسان، واستغلاله لخدمة مخططات سياسية ضيقة. ففي حين تُعتمد القرارات لإدانة انتهاكات حقوق الإنسان في بعض البلدان، لا توجد أية آليات للتعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان السادية المرتكبة في العالم المتقدم. كما أنه من المؤسف أن يتجاهل المجلس الجهود التي تبذلها البلدان المستهدفة بقراراته للتجاوب مع الطلبات المشروعة لشعوبها. فالقرارات المتخذة بشأن الحالة

في بلدها تستند إلى معلومات إعلامية مضللة ومصاغة بلغة لم يسبق لها مثيل من حيث عدائها، مما يبين الرغبة في الانصياع لمخططات البلدان المعادية صراحةً، ومما يدعو إلى التشكيك في مصداقية المجلس.

٧١ - وتابعت كلامها قائلة إن الأحداث الراهنة في الجمهورية العربية السورية هي نتيجة عمليات إجرامية تقوم بها عصابات إرهابية، وفي هذا انتهاك لحقوق الأمة ومواطنيها. فعدد غير مسبوق من الأكاذيب والادعاءات غير الصحيحة تنشرها الآن حملة إعلامية تدعمها بعض الدول الغربية الراغبة في إضعاف بلدها، وتغيير مواقفه السياسية، والتدخل في شؤونه الداخلية، وتنفيذ مخططاتها.ورغم الظروف الصعبة التي تمر بها حكومتها السورية فقد قامت مؤخرا بإعداد وتقديم تقريرها الدوري الشامل بشأن حالة حقوق الإنسان في البلد؛ وقبلت ٩٨ توصية كما تنظر حالياً في ٢٦ توصية أخرى، مما يثبت التزامها بتعزيز حقوق الإنسان على الصعيد الوطني وبعمل المجلس.

٧٢ - **السيد محمود** (مصر): قال إن مصر تعيش حاليا فترة انتقالية تاريخية كبرى، مدفوعة بالتزامها بمبادئ الديمقراطية والشفافية والمساءلة واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. كما تعهدت حكومته بدعم دور مجلس حقوق الإنسان في الدفاع عن كرامة الإنسان، وبمشاركتها في آليات المجلس بروح من التعاون، والحوار، والاحترام المتبادل. وعلى المجتمع الدولي أن يعمل كشخص واحد في التعامل مع مسائل حقوق الإنسان ضمن إطار عمل يعزز جميع الحقوق بالتساوي؛ وفي هذا الصدد، فإن مصر تتطلع إلى تعزيز جهودها في سبيل تعزيز الحق في التنمية والحق في الغذاء ومكافحة جميع أشكال التمييز، وذلك وفقا لإعلان وخطة عمل ديربان والوثائق اللاحقة به. كما يتعين على الدول الأعضاء دعم المجلس بعدة طرق، منها التعاون مع بعثاته لتقصي الحقائق، وبخاصة في حالة الشعوب التي تعيش تحت وطأة الاحتلال الأجنبي، وتنفيذ توصياته.

٧٣ - وأضاف قائلا إن اعتماد نتائج عملية استعراض المجلس عن طريق التصويت قد قوّض الهدف المتمثل في حشد الدعم الشامل لأعمال المجلس؛ وإنا من مسؤوليات المجتمع الدولي أن يضمن الشفافية في أعمال المجلس، والأهم من ذلك، الحيلولة دون أن يصبح أداة سياسية تعمل على توطيد وصاية قلة من البلدان المنتقاة على مسائل حقوق الإنسان أو تفرض أفكارا مثيرة للجدل لا أساس لها في القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

٧٤ - **السيدة بويكو** (أوكرانيا): قالت إن بلدها ما برح على الدوام يعلق أهمية كبيرة على أنشطة الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ولا سيما ضمن إطار مجلس حقوق الإنسان. ولاحظت بسرور التقدم المحرز في أعمال المجلس وزيادة عدد القرارات التي تم اعتمادها بتوافق الآراء، فأشارت مع ذلك إلى الحاجة إلى المضي في إنشاء آليات وقائية.

٧٥ - وأعربت عن ترحيب وفدها بتحسين الشفافية في انتقاء وتعيين المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة، ولا سيما بتمكن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تتقيد بمبادئ باريس من تسمية المرشحين؛ وعن تشديد أوكرانيا على أهمية السماح للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالكلام بعد الدولة التي هي موضوع الاستعراض وذلك لدى اعتماد المجلس بكامل هيئته نتائج الاستعراض الدوري الشامل. وأردفت قائلة إن وفدها يحث البلدان على الوفاء بدعواتها المفتوحة الموجهة للمكلفين بالولايات، والالتزام بالإبلاغ طوعا عن تنفيذ التوصيات الواردة في الاستعراض. وأكدت في ختام كلامها التزام أوكرانيا القوي بالمشاركة البناءة مع المجلس، يحدوها الأمل في تجديد عضويتها في عام ٢٠١٨.

٧٦ - **السيدة بوبوفيتشي** (جمهورية مولدوفا): قالت إن عام ٢٠١١ كان عاماً هاماً جدا بالنسبة لعمل المجلس في المستقبل بسبب المناقشات المكثفة بشأن استعراض أعماله؛ وإن تدبير آليات التمويل الكافي، وبوجه خاص من أجل المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة، هو أحد الأمور التي تتطلب الاهتمام الشديد من جميع الدول الأعضاء. فالانفتاح والتعاون بين الحكومات والإجراءات الخاصة هما عنصران رئيسيان لبناء الثقة من أجل الهدف النهائي وهو تحسين أحوال حقوق الإنسان في جميع البلدان. وفي هذا الشأن، وجهت جمهورية مولدوفا دعوة مفتوحة للبدء في الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة.

٧٧ - وأضافت قائلة إن حكومتها قد أشركت المجتمع المدني والشركاء الدوليين خلال استعراضها الدوري الشامل في تقييم وصياغة تقريرها، وفقا لمبادئ المجلس التوجيهية. وفي قبول حكومتها التوصيات المقدمة، قبل الشروع في عملية المشاورات الوطنية الأوسع نطاقا بشأن نتائج استعراضها، وفي عزمها على دراسة عدد منها في سياق أوسع نطاقا، دليل على احتمال أن تسفر هذه العملية عن حلول قيّمة من ناحية تحسين السياسات الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان. كما تشكل هذه التوصيات أساسا قيّما من أجل إدخال المزيد من التعديلات على خطة العمل الوطنية في بلدها بشأن حقوق الإنسان للفترة من عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠١٤. كما تتعهد جمهورية مولدوفا بتقديم تقرير مرحلي لمنتصف المدة عن تنفيذها التوصيات إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان.

٧٨ - وشكرت الوفود التي اشتركت في الاستعراض الدوري الشامل لبلدها على ما بذلته من جهود جادة لفهم خصائصه في مجال حقوق الإنسان، التي تنبعث من الطابع الانتقالي لنموذج مولدوفا الاقتصادي والسياسي. وأردفت قائلة إن أنشطة المتابعة ستُنسق من قِبَل مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مولدوفا، ومركزه الإقليمي في براتسلافا، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وذلك تحت رعاية حكومة مولدوفا. وفي حين أنه لا يزال يتعين إحراز تقدم في مجالات مثل إصلاح القضاء وحماية حقوق الإنسان في منطقة ترانسنيستريا، التي لم تكن تحت سيطرة الحكومة لمدة تزيد عن عقدين من الزمان، فقد تم بالفعل الاضطلاع بإصلاحات كبيرة بموجب خطة العمل الوطنية بشأن حقوق الإنسان. واختتمت كلامها قائلة إن تعاون بلدها الوثيق مع الدول الأعضاء والمؤسسات في الاتحاد الأوروبي والتزامه بالمعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان بوصفه طرفا في معظمها، سيؤديان بكل تأكيد إلى إحراز المزيد من التقدم.

ورفعت الجلسة في الساعة ١٢/٥٥